يقوده قطاعا السياحة والعقار

«الوطني»: تسارع نمو الاقتصاد الإماراتي بفضل قوة القطاع غير النفطي وارتفاع أسعار الأصول

■ من المتوقع أن يتراجع الإنتاج النفطي خلال العام الحالي ويستمر على وتيرته في 2015

■ استمرار التفاؤل بشأن الاقتصاد بتربعها علي قمة دول الخليج

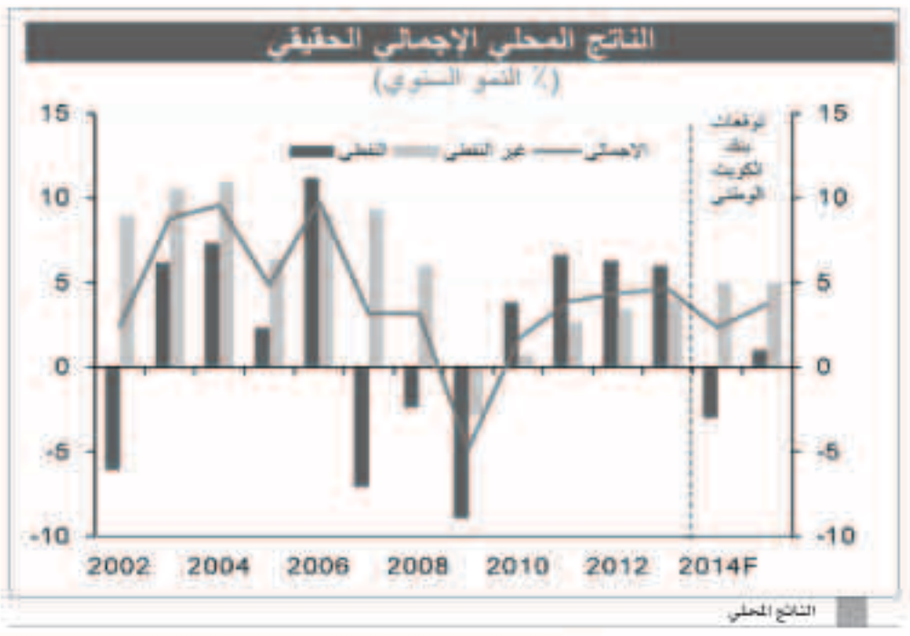

الناتج المحلي

مؤشر مدراء المشتريات

■ القطاع غير النفطي يشهد ارتفاعاً نتيجة قوة نشاط العقار بشكل رئيسي بالإضافة الى انتعاش السياحة

■ نمو غير النفطي 5 في المئة سنويا خلال العامين القادمين و تسارع النمو بشكل إضافي حتى انطلاق المعرض الدولي

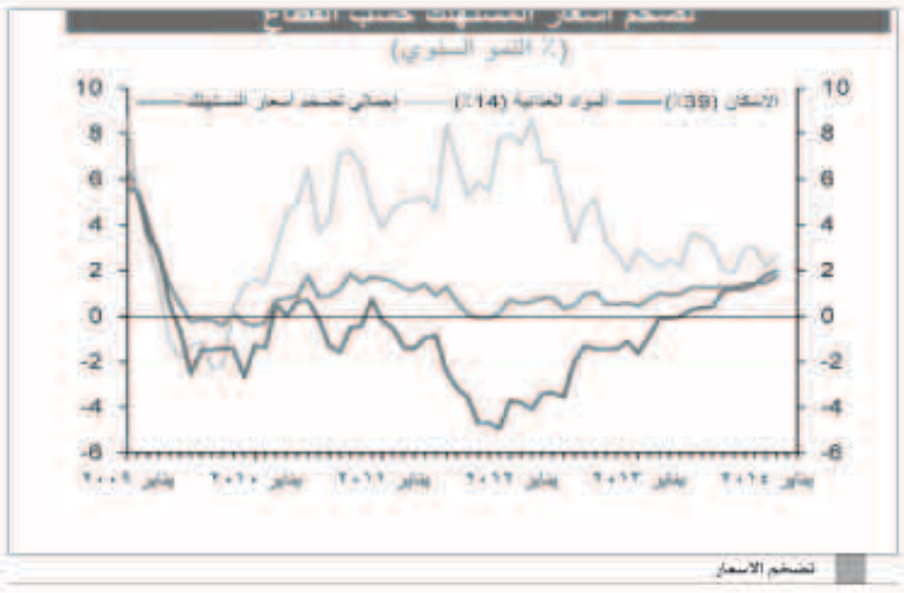

تضخم الاسعار

قال تقرير البنك الوطني قد يظل بعض المراقبين والمستثمرين حذرين بشأن تطورات سوق العقار في المدى القريب. فالزيادة المفاجئة في أسعار المبيعات خلال الربع الأخير من العام 2013 قد أثارت بعض المخاوف حول إمكانية حدوث فورة جديدة في سوق دبي العقاري قد تكون غير مستدامة ومماثلة لتلك التي شهدها العام 2008. وتبدو ضغوطات الأسعار أكبر في شريحة الشقق، حيث ارتفعت أسعار مبيعات الشقق بواقع 60 في المئة على أساس سنوي بواقع 23 في المئة على أساس ربع سنوي وذلك وفقا لشركة الخدمات العقارية استيكو. ولكن في الوقت نفسه، من شأن الزيادة الكبيرة في أسعار الأصول أن تساعد بعض الشركات المدينة على تسديد جزء من التزاماتها بوقت مبكر أو في الوقت المحدد، كما تساهم المفاوضات المستمرة بشأن إعادة جدولة القروض في مساعدة الشركات على إعادة توزيع مواردها لإطلاق مشاريع تنموية جديدة.

وتابع أما في المدى المتوسط، فمن الممكن أن تشهد الضغوطات التضخمية على أسعار العقار تباطؤاً نتيجة ارتفاع عدد الوحدات السكنية وبعض القوانين الجديدة. فبعد الفوز باستضافة المعرض الدولي من المتوقع أن يرتفع عدد الوحدات السكنية بواقع 8 في المئة على أساس سنوي خلال العام الحالي، وذلك في أعلى معدل نمو له منذ أربع سنوات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى بتباطؤ نمو أسعار العقار خلال العام الحالي.

كما من الممكن أن تساهم القوانين الجديدة في السيطرة على ارتفاع الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يحد من المخاوف المتعلقة بالقطاع العقاري ومن تداعياتها على ميزانيات البنوك.

الناتج المحلي الإجمالي

واضاف التقرير من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام الحالي نتيجة تباطؤ نمو انتاج النفط. ولكن من المتوقع أن يشهد تسارعاً خلال العام القادم وذلك مع استمرار تسارع نمو الناتج غير النفطي وعودة نمو انتاج النفط الى مستوياته الجيدة. ومن المتوقع ان يأتي ارتفاع القطاع غير النفطي نتيجة كل من ارتفاع الإنفاق الحكومي وانتعاش قطاع السياحة وتعافي قطاع العقار. ويوضح مؤشر مدراء المشتريات قوة نشاط القطاع غير النفطي ومساره التصاعدي. فقد بلغ المؤشر مستوى جديدا عند 58.1 خلال شهر نوفمبر من العام 2013 قبل الانخفاض الطفيف الذي شهده في ديسمبر ويناير. وقد شهد المؤشر تعافيا خلال شهر فبراير ويقف حالياً عند 57.7.

التضخم

واشار على الرغم من تسارع نمو اسعار الإيجارات بحلول نهاية العام 2013 وبداية 2014، إلا أن معدل التضخم العام بقي معتدلا. فقد شهدت أسعار الإيجارات نموا بواقع 2.0 في المئة على أساس سنوي خلال شهر فبراير بينما بلغ معدل التضخم العام 1.7 في المئة على أساس سنوي. وقد عاد التضخم في القطاع السكني الى مستويات إيجابية لأول مرة منذ عامين وذلك في منتصف العام 2013. ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع خلال هذا العام ولكن بشكل تدريجي. كما من المتوقع ان يبلغ متوسطه 2.5 في المئة بحلول نهاية العام. وقد بلغ متوسط معدل التضخم 1.1 في المئة في العام 2013، مرتفعا من 0.7 في المئة خلال العام 2012. ومن المحتمل ان تستمر الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار الإيجارات بشكل رئيسي، في الوقت الذي تشهد أسعار المواد الغذائية العالمية ومكونات التضخم الأخرى نموا معتدلا.

الميزانية العامة

واوضح من المقدر ان يكون الإنفاق الحكومي قد شهد انخفاضا خلال العام الماضي، وذلك نتيجة انخفاض قيم حزم المساعدة الحكومية. ومن المتوقع أن يشهد الإنفاق الحكومي نموا معتدلا خلال العامين القادمين. ورغم أن فائض الميزانية سيستمر في في الانخفاض، إلا إنه سيبقى يشكل ما نسبته 4 في المئة إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي «من ضمنه الدخل الاستثماري والإيرادات النفطية» وذلك على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية. ولكن الإنفاق من المتوقع أن يتسارع في الفترة ما قبل العام 2020، وخاصة في إمارة دبي، مع ارتفاع عدد المشاريع التنمية استعدادا للمعرض الدولي. ومع توجه دبي إلى تسديد جزء كبير من المديونية المستحقة، ما قد يؤدي الى انكماش الفائض.

الحسابات الجارية

من المتوقع أن يستمر فائض الحسابات الجارية بالانخفاض بشكل طفيف خلال العامين القادمين نتيجة تباطؤ إيرادات تصدير النفط. ولكن من المتوقع ان تساهم الإيرادات غير النفطية، وخاصة من قطاع السياحة، في الحفاظ على الفائض فوق 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعامين على أقل تقدير.

قطاع البنوك

يواصل نمو الائتمان تحسنه، حيث شهدت القروض والتسليفات نموا بواقع 7 في المئة على أساس سنوي خلال ديسمبر من العام الماضي، أي أعلى وتيرة له منذ شهر اغسطس من العام 2009. ومن المحتمل ان يتباطأ نمو الائتمان بشكل طفيف في المدى المتوسط مع التشدد في قوانين الإقراض لتجنب الإفراط والتحكم بمستوى المديونيات. وقد شملت القوانين التي تم الإعلان عنها التشديد في حدود الائتمان على الانكشافات الكبيرة، والمتطلبات الجديد بشان السيولة واخرى مرتبطة بالرهونات العقارية. وقد سجل عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» نموا بواقع 23 في المئة على أساس سنوي خلال ديسمبر من العام 2013، وذلك في أعلى مستوى له منذ ما قبل الأزمة المالية. وقد سجلت أسعار الفائدة على الودائع ما بين البنوك لفترة الثلاثة أشهر والشهر الواحد انخفاضاً إلى اقل من 1 في المئة خلال معظم العام 2013 ما قد ساهم في زيادة مستويات السيولة. كما ظل سعر فائدة الأموال الفيدرالية منخفضا اقل من 1 في المئة عند 25 نقطة اساس.

ولا يزال متوسط سعر الفائدة على إتفاقية إعادة الشراء، الذي قد تم إطلاقه في العام 2009، منخفضا عند 1 في المئة.

الاسواق المالية

سجلت الاسهم الإمارتية اداءاً ممتازاً منذ بداية العام الماضي. فقد ارتفع مؤشر أبوظبي الرئيسي بواقع 63 في المئة في الفترة ما بين يناير وديسمبر من العام 2013 بينما ارتفع مؤشر دبي الرئيسي بنسبة ضخمة بلغت 108 في المئة خلال الفترة ذاتها. ويرجع هذا الانتعاش في السوق الى قوة الثقة وتحسن مستوى مديونيات الشركات وتعافي سوق العقار. وشهد المؤشران ارتفاعا قويا بعد فوز دبي باستضافة المعرض الدولي في نهاية العام 2013. ولا يزال سعر عقد التامين على الديون السيادية للإمارات في انخفاض، الامر الذي يعكس تراجع المخاطر في الاقتصاد. وقد شهدت عمليات إعادة جدولة الديون للشركات تطورا، كما تحسنت أوضاع السيولة وشهدت أسعار الأصول تعافيا كبيرا، الامر الذي عزز الثقة وأدى إلى انتعاش ميزانيات البنوك. وقد أتاحت هذه السيولة لبعض الشركات فرصة تسديد جزء من ديونها قبل موعد استحقاقها، كما بلغ سعر عقد التامين على الديون السيادية لحكومة دبي لأجل خمس سنوات 224 نقطة أساس خلال ديسمبر من العام 2013 أي اقل من متوسط العام 2012 بواقع الثلث. كما بلغ 199 نقطة أساس عند بداية شهر مارس.

خلال افتتاحه معرض الذهب والمجوهرات العالمي الثاني عشر

الخالدي: إدارة المعادن الثمينة والجمارك تلعبان دوراً حيوياً في القطاع الاقتصادي

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي امس ان ادارة المعادن الثمينة وادارة الجمارك تلعبان دورا حيويا في القطاع الاقتصادي لدولة الكويت.

واعتبر الخالدي في تصريح صحافي خلال افتتاحه معرض الذهب والمجوهرات العالمي الثاني عشر والذي تنظمه شركة معرض الكويت الدولي ان ادارة الذهب والمعادن الجهة الرسمية التي تقوم بالرقابة على جميع المصوغات والاحجار الكريمة المصنعة محليا والمستوردة من خارج البلاد.

واكد حرص الوزارة على مواكبة اخر تطورات التكنولوجيا في التاكد من عيارات الذهب والمعادن الثمينة اضافة الى الاحجار الكريمة من درجة نقاوتها ومطابقتها للمواصفات العالمية.

واوضح ان عدد المشاركين في هذا المعرض بلغ 130 شركة منها 90 شركة عارضة دولية و 40 شركة عارضة محلية جاءت من جميع ارجاء المنطقة والعالم من دول طالما اشتهرت بتاريخها وابداعاتها في عالم الذهب والمجوهرات.

وبين الخالدي ان نسبة الاقبال والمشاركة تشهد تصاعدا مطردا كل عام من خلال المواطنين والوافدين اضافة الى زيادة عدد الشركات المنافسة مؤكدا حرص الوزارة على تقديم جميع التسهيلات الممكنة خاصة ادارة الذهب والمعادن الثمينة اضافة الى دعم ادارة الجمارك.

وثمن الدور الحيوي الذي تلعبه الجهات الرقابية على المعادن والاحجار الكريمة ممثلة في ادارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة.

واختتم الخالدي ان «ما تشهده من نجاح ملفت لهذا المعرض المتخصص في كل عام انما هو نتاج جهود مشتركة رسمها مجموعة من العاملين في شركة معرض الكويت الدولي يؤازرهم اخوان لهم بوزارة التجارة والصناعة وحرصهم على تطوير هذه المعارض بحيث باتت تحاكي ارقى قاعات العروض الكبرى في المنطقة محليا واقليميا وسعيا للعالمية».

من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار ان الشركة حريصة على اقامة مثل هذه المعارض في هذا الوقت من كل عام ايمانا باهمية هذا القطاع وما يلعبه من دور على المستوى المحلي والاقليمي في الترويج لأكبر حدث متخصص من نوعه بالذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة.

واشار النصار الى ان معرض الذهب والمجوهرات العالمي بالكويت قد حظي باهتمام منذ انطلاقته الاولى بمشاركات محلية واقليمية حاشدة فيما لم تتوان شركة معرض الكويت الدولي عن تقديم كل دعم لازم لانجاح هذا المعرض بحيث باتت دائرة وحجم مشاركات الشركات الاجنبية خلاف المحلية تتسع باستمرار عاما بعد عام.

الخالد خلال افتتاح المعرض

جانب من جولة في المعرض

إجمالي المصاريف بلغ 11.7 مليون دينار

المضف: 11.5 مليون دينار أرباح «كافكو» خلال 2013

أحمد المضف

أعلن مدير عام الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود «كافكو» أحمد سليمان المضف امس ان «كافكو» حققت في السنة المالية 2013/2014 المنتهية في 31 مارس الماضي أرباحا بلغت 11.474.161 مليون دينار كويتي.

وقال المضف لـ «كونا» ان ارباح هذا العام جاءت بزيادة قدرها 3.225.785 ملايين دينار كويتي عن العام المالي 2013/2012 وبما يعادل ما نسبته 37.7 في المئة مشيرا الى ان السبب في هذه الزيادة يعود الى العمل على خفض المصاريف التشغيلية وزيادة منافذ التسويق لوقود الطائرات.

واوضح ان إجمالي المصاريف الفعلية بلغ في العام المالي 2014/2013 بما فيها الاستهلاك 11.785.457 مليون دينار مقابل 12.530.469 مليون للعام المالي السابق 2013/2012 وذلك نتيجة انخفاض المصاريف.

واشاد بان كمية مبيعات الشركة من وقود الطائرات «جي بي 8» و«جيت ايه 1» انخفضت في السنة المالية 2014/2013 لتصل إلى 303. 736.989 مليون لتر مقارنة بـ 748.421.058 مليون لتر في العام المالي 2013/2012 اي بانخفاض قدره 1.5 في المئة.

وذكر ان عدد الطائرات التي تم تزويدها خلال العام المالي 2014/2013 بلغ 43583 طائرة مقابل 43089 طائرة خلال العام المالي 2013/2012 اي بزيادة قدرها 1ر1 في المئة.

وعن اهم انجازات الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود خلال العام المالي 2014/2013 اوضح المضف ان منها حصول الشركة على جائزة الرئيس التنفيذي في مجال الصحة والسلامة والبيئة والمتعلق بمعايير الاداء الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة ومشروع وقود الـ «ايه في جاز».واشار الى ان من ضمن الانجازات فوز الشركة بالجائزة الذهبية للجمعية الملكية للوقاية من الحوادث 2013 للمرة الثانية على التوالي وذلك تقديرا لأداء الشركة واهتمامها بتطبيق نظم إدارة ذات مستوى عالي ومميز في مجال الصحة المهنية والسلامة.

واضاف كما حصلت الشركة على شهادة السلامة والصحة المهنية «او اتش اس ايه اس» بعد أن تأكد فريق فني مجاز من مطابقة أعمال الشركة لجميع المعايير المطلوبة في المواصفات العالمية مشيرا الى انه لم يتم تسجيل أي حالة انسكابات.

وبين ان من انجازات الشركة خلال هذا العام المالي ابرام عدد «2» عقد تزويد وقود مع شركتي طيران جديدتين وتنظيم اجراءات تدقيق رقابي لنظام إدارة الجودة ونظام إدارة البيئة ونظام إدارة الصحة المهنية بواسطة المدقق الخارجي موضحا ان نسبة الكويتيين العاملين بالشركة بلغت 93.05 في المئة تماشيا مع سياسة مؤسسة البترول الكويتية لرفع نسبة العمالة الوطنية في الشركات التابعة لها.